استشهاد 23 فلسطينيا وإصابة أكثر من 50 في مجزرة للاحتلال وسط قطاع غزة

حماس: مجزرة «البريج» إمعان في الإبادة وسط تواطؤ وصمت دولي مستهجن

غوتيريش يدين «العقاب الجماعي» للفلسطينيين في حرب غزة التي تدخل الشهر المقبل عامها الثاني

من قطاع غزة

غزة - «وكالات»: أعلنت السلطات الصحية الفلسطينية أمس الثلاثاء استشهاد 23 فلسطينيا وإصابة أكثر من 50 آخرين في مجزرة ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي بمخيم (البريج) وسط قطاع غزة ودمر خلالها مربعا سكنيا.

وقال المتحدث باسم الدفاع المدني الفلسطيني محمود بصل في تصريح صحفي إن 23 فلسطينيا على الأقل استشهدوا في المجزرة الجديدة التي ارتكبتها قوات الاحتلال بعد قصفها لمنازل وسط المخيم فيما نقل عدد من المصابين إلى مستشفى (العودة) بمخيم (النصيرات) واصفا المشهد ب «المأساوي».

وذكر بصل أن التقديرات تشير إلى وجود حوالي 50 شخصا في منازل المخيم المستهدفة مطالبا (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) بضرورة التنسيق الفوري لدخول الطواقم الطبية إلى المنطقة لإنقاذ الأحياء قبل فوات الأوان.

وأوضح أن الدفاع المدني تلقى عشرات من مناشدات الاستغاثة من العالقين داخل المنازل المستهدفة لافتا الى اصابة أحد عناصر الدفاع المدني إثر استهداف طائرات الاحتلال للطاقم فور وصوله للمنطقة ما أدى لانسحابه منها لخطورة الاوضاع

واستنكرت حركة «حماس» المجزرة الجديدة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي أمس الثلاثاء، بمخيم البريج وسط قطاع غزة، مستهجنة «الصمت الدولي» إزاء المجازر الإسرائيلية.

وقالت الحركة في بيان: «مجزرة جديدة يرتكبها جيش الاحتلال الإرهابي، بتنفيذ مقاتلاته الحربية قصفا وحشيا مكثفا على مربّع سكني مكتظ بالأهالي شرق مخيم البريج».

وأضافت أن هذا القصف «أسفر عن تدمير عدد من المنازل على رؤوس ساكنيها، وإيقاع العشرات من الشهداء والمصابين، معظمهم لا زالوا تحت الأنقاض دون القدرة على انتشالهم أو الوصول إليهم، في ظل استمرار القصف المدفعي العشوائي على المنطقة».

واعتبرت حماس «هذه الجرائم البشعة والمتكررة إمعانا من جيش الاحتلال الإرهابي في حرب الإبادة والاستهداف المباشر والمتعمّد للمدنيين العزّل بغزة».

واستنكرت أن يحدث ذلك «وسط صمت دولي مُستهجَن، وحالة شلل كامل للمنظومة الدولية عن أخذ دورها في تفعيل قوانين حماية المدنيين في الحروب، وإلزام حكومة الاحتلال بتنفيذ قرارات وقف العدوان، ومحاسبة مجرمي الحرب الصهاينة على جرائمهم».

وشددت حماس على أن «هذه المجازر المتواصلة بحق شعبنا وأهلنا في غزة، والتي تُرتكَب بتواطؤ ودعم من الإدارة الأمريكية وعواصم غربية؛ لن توهن من عزيمة وصمود شعبنا الفلَسطيني أو تُفلِح في إخضاع مقاومته، أو تُقَرِّب الطغمة الفاشية الصهيونيّة من تحقيق أهداف عدوانها الوحشي».

وتابعت أن مثل هذه المجازر «لن تزيدنا إلا إصرارا على المقاومة، ومواصلة خطوات تهشيم إرادة جيش الاحتلال الفاشي ودحر عدوانه، على طريق تحقيق آمال شعبنا في التحرير وتقرير المصير».

وفي وقت سابق اليوم، أعلن جهاز الدفاع المدني بغزة عن «عشرات الشهداء والجرحى والمفقودين جراء قصف شنته طائرات حربية إسرائيلية على عدة منازل لعائلات الترتوري وأبو شوقة والبطران شرق مخيم البريج».

وأضاف الدفاع المدني في بيان: «تقديرات بوجود أكثر من 50 شخصًا في المنازل التي استهدفها الجيش الإسرائيلي».

وأشار إلى انتشال 4 قتلى بينهم طفلة حتى الساعة 13:00 (ت.غ) فيما لا يزال عشرات من القتلى والجرحى عالقين تحت أنقاض المنازل المدمرة.

وطالب البيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر بضرورة التنسيق الفوري لدخول طواقم الدفاع المدني للمنطقة وإنقاذ المصابين قبل فوات الأوان.

ونقل شهود عيان عن مسعفين فلسطينيين، أن «طائرات مسيرة إسرائيلية من نوع كواد كابتر وآليات عسكرية شرق البريج تطلق نيران أسلحتها باتجاه طواقم الإسعاف والدفاع المدني التي تقترب من المكان لإجلاء الضحايا».

كما اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي منذ مساء امس الثلاثاء 30 فلسطينيا على الأقل بالضفة الغربية من بينهم ثلاث سيدات وصحفي.

وقالت (هيئة شؤون الأسرى والمحررين) و(نادي الأسير الفلسطيني) في بيان مشترك ان من بين المعتقلين عبلة سعدات زوجة الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الاسير احمد سعدات وتحرير جابر وطالبة الاعلام في جامعة بيرزيت دعاء القاضي والصحفي قتيبة حمدان.

وأوضح البيان ان عمليات الاعتقال توزعت على غالبية محافظات الضفة ورافقتها عمليات اقتحام وتنكيل واسعة واعتداءات بالضرب المبرح وتهديدات بحق المعتقلين وعائلاتهم إلى جانب عمليات التخريب والتدمير في منازل المواطنين.

ولفت الى ان حصيلة الاعتقالات في الضفة الغربية تجاوزت منذ بدء حرب الإبادة المستمرة 10 الاف و700 حالة وشملت جميع فئات المجتمع الفلسطيني .

من جانب آخر شدد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، على أن «لا شيء يبرّر العقاب الجماعي» الإسرائيلي اللاحق بسكان قطاع غزة الذين يعانون على نحو «لا يمكن تصوره».

ووجّه الأمين العام انتقادات حادة للطريقة التي تدير بها الدولة العبرية حربها في القطاع الفلسطيني المدمّر والتي تدخل الشهر المقبل عامها الثاني.

وقال غوتيريش: «هذا أمر لا يمكن تصوّره، مستوى المعاناة في غزة، ومستوى الموتى والدمار لا مثيل له في كل ما شهدته منذ أن أصبحت أميناً عاماً» في 2017.

وأضاف «بالطبع، ندين كل الهجمات الإرهابية، وكذلك احتجاز الرهائن الذي هو انتهاك مطلق للقانون الإنساني الدولي».

لكن في معرض وصفه لما يشهده القطاع المحاصر من قتلى ودمار وجوع وأمراض، لفت إلى أن «الحقيقة هي أن لا شيء يبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، وهذا ما نشهده على نحو دراماتيكي في غزة».

وقال غوتيريش إن «المساءلة يجب أن تكون ضرورية» في ما يتّصل بالقتلى المدنيين، مشيراً إلى «انتهاكات واسعة النطاق» ارتكبتها إسرائيل وكذلك أيضاً حماس.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة مراراً إلى وقف فوري لإطلاق النار، لكنّ المحادثات التي تجرى بوساطة أمريكية مصرية قطرية ما زالت تراوح مكانها وسط تقاذف إسرائيل وحماس المسؤولية عن عرقلة جهود التوصل لاتفاق.

وإذ وصف غوتيريش المحادثات بأنها «لا نهاية لها»، أعرب عن اعتقاده أنه سيكون من «الصعب جداً» التوصل إلى تسوية، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنه لا يزال متفائلاً.

ومع رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الرد على اتصالاته منذ أكتوبر لا يعوّل غوتيريش على تحقيق اختراق خلال أسبوع من الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة التي ستعقد اعتباراً من الأحد.

وفي العادة يستقبل الأمين العام كل رؤساء الدول والحكومات الذين يشاركون في الجمعية العامة، لكنه، على الأرجح، لن يجتمع بنتانياهو هذه المرة.

وقال غوتيريش: «على حدّ علمي فقد قيل بالفعل علنا إنه لا يعتزم طلب عقد اجتماع معي. لذلك بالطبع، من المحتمل جداً ألا يعقد الاجتماع».

وأضاف «ليس المهم مسألة إجراء مكالمة هاتفية من عدمها أو عقد اجتماع من عدمه، المهم هو ما يحدث على الأرض. المهم هو معاناة الناس».

وتابع «المهم هو الإنكار المستمر لحل الدولتين وتقويض حل الدولتين من خلال تدابير مختلفة تطبّق على الأرض».

وأوضح الأمين العام أنه «مع قضم الأراضي، والإخلاءات، ومع المستوطنات الجديدة التي يتم بناؤها، وكل ذلك على نحو غير شرعي وفي سياق احتلال هو الآن، وفقاً لرأي محكمة العدل الدولية، بحدّ ذاته أيضاً غير شرعي».

وقال إن بعثة المراقبة المقترحة التي يدعمها للإشراف على أي وقف لإطلاق النار في المستقبل تبدو «غير محتملة»، إذ من غير المرجح أن تحظى بموافقة كل الأطراف. وتتطلّب بعثات الأمم المتحدة موافقة الدول المضيفة.

وهذا واحد من الأسباب التي دفعت مجلس الأمن قبل نحو عام إلى تفويض بعثة متعددة الجنسيات، بقيادة كينيا وليس الأمم المتحدة، دعم الشرطة في هايتي في مكافحة عنف العصابات في بلد ينبذ قوات حفظ السلام الأممية.

وفي معرض الرد على اتهامات للأمم المتحدة بأنها عاجزة عن كبح النزاعات في غزة وأوكرانيا وغيرها، حمّل غوتيريش المسؤولية للدول الأعضاء، خصوصاً في مجلس الأمن وأعضائه الـ15، في ما يتّصل بالقرارات، سواء المتخذة أو غير المتخذة.

وقال إن مجلس الأمن الدولي والمؤسسات المالية الدولية «عفا عليها الزمن وتعاني اختلالاً وغير عادلة».

وأضاف «لقد حاولنا إيجاد حلول لحروب، لكنّ المشكلة تكمن في أنه ليست لدينا القدرة، وأحياناً الموارد، التي تمكّننا من ذلك».

أكدا رفضهما لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية

السيسي وعبد الله الثاني يحذران من خطورة استمرار الحرب في غزة

العاهل الأردني والرئيس المصري

الأردن يستضيف اليوم اجتماع اللجنة الوزارية العربية - الإسلامية المكلفة بالتحرك لإيقاف الحرب على القطاع

وزير خارجية مصر: ضرورة انسحاب جيش الاحتلال من معبر رفح ومحور «فيلادلفيا»

أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، أمس الثلاثاء، رفضهما التام لتصفية القضية الفلسطينية، أوتحويل الأراضي الفلسطينية إلى مناطق غير قابلة للحياة بهدف تهجير الفلسطينيين.

وشدد الزعيمان، على ضرورة وقف الحرب بشكل فوري لإنقاذ قطاع غزة من المأساة الإنسانية التي يواجهها.

جاء ذلك في اتصال هاتفي تلقاه الرئيس المصري، أمس الثلاثاء، من العاهل الأردني الملك عبدالله، جرى خلاله التباحث بشأن مستجدات الأوضاع الإقليمية، وخاصة في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية، وفق المتحدث باسم الرئاسة أحمد فهمي.

وقال المتحدث، في بيان نشره على صفحة الرئاسة بموقع فيس بوك، إنه تم تبادل وجهات النظر بشأن جهود التهدئة، وأشاد العاهل الأردني بالدور الذي تقوم به مصر لوقف إطلاق النار وإنفاذ المساعدات الإنسانية، كما ثمن الرئيس المصري الجهود الأردنية في ذات السياق.

وأوضح المتحدث أن الجانبين حذرا في هذا الصدد من خطورة استمرار الحرب في غزة، واتساع نطاق الانتهاكات التي تشهدها الضفة الغربية، بما يدفع نحو توسع الصراع بالمنطقة، ويؤدي لتداعيات سلبية على شعوب المنطقة كافة، وعلى السلم والأمن الدوليين.

من جانب آخر أعلنت وزارة الخارجية الأردنية عن استضافة الأردن اليوم الأربعاء اجتماعا للجنة الوزارية العربية – الإسلامية المكلفة بالتحرك الدولي لإيقاف الحرب على غزة.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن اللجنة ستبحث خلال اجتماعهاالتنسيقي التحرك العربي الإسلامي المشترك خلال أعمال الأسبوع رفيع المستوى للدورة ال79 للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في نيويورك الشهر الجاري في إطار جهودها لإيقاف عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة وإنهاء الكارثة الإنسانية غير المسبوقة فيها.

وذكر البيان أنها ستبحث ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بشكل كاف وإنهاء تصعيد الاحتلال الإسرائيلي الخطر في الضفة الغربية المحتلة وانتهاكات الاحتلال للوضع القانوني والتاريخي القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس وإيقاف التصعيد الإقليمي.

وكانت اللجنة الوزارية العربية الإسلامية شكلت بقرار من القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية التي عقدت في الرياض نوفمبر العام الماضي وكلفت ببدء تحرك دولي فوري باسم جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية لبلورة تحرك دولي لإيقاف الحرب على غزة والضغط من أجل إطلاق عملية سياسية جادة وحقيقية لتحقيق السلام الدائم والشامل وفق المرجعيات الدولية المعتمدة.

وتضم اللجنة التي شكلت برئاسة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان وعضوية فلسطين والأردن ومصر وقطر وتركيا وإندونيسيا ونيجيريا والبحرين بالإضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

وقامت اللجنة بزيارة عواصم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وعواصم أوروبية وعقدت عدة لقاءات مع رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية لحشد موقف دولي لإيقاف الحرب على غزة وحماية المدنيين وإدامة إيصال المساعدات الإنسانية الكافية والمستدامة إلى جميع أنحاء القطاع واتخاذ خطوات فعالة لتنفيذ حل الدولتين

من جانب اخر أكد وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي أمس الثلاثاء ضرورة انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من معبر رفح ومحور (فيلادلفيا) والقبول بعودة السلطة الفلسطينية لإدارة المعبر وبما يسمح باستئناف العمل به.

وذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية السفير تميم خلاف في بيان أن ذلك جاء خلال لقاء الوزير عبد العاطي والمنسق الأممي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند بحثا خلاله المستجدات الخاصة باستمرار عدوان الاحتلال على غزة بالإضافة إلى التصعيد الحاد الذي تشهده الضفة الغربية.

وأكد عبد العاطي دعم جهود المنسق الأممي من أجل الحفاظ على وضعية السلطة الوطنية الفلسطينية كمركز الحكم لإدارة الضفة الغربية وقطاع غزة.

وشدد على أنه من دون عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة فإنه «سيكون من الصعوبة خلق وضع مستدام في القطاع يحافظ على استتباب الأمن والاستقرار».

ولفت إلى أهمية استمرار جهود مصر للتوصل لإيقاف إطلاق النار وانفاذ المساعدات الإنسانية للقطاع في ظل العراقيل التي يضعها الاحتلال وضرورة تمكين أجهزة الأمم المتحدة كافة من الاضطلاع بمسؤولياتها وعلى رأسها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا).

عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية بنسبة بلغت 84.30 بالمئة..

تبون يؤدي اليمين الدستورية رئيسا للجزائر لولاية ثانية

الجزائر - «وكالات»: أدى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أمس الثلاثاء، اليمين الدستورية رئيسا للبلاد لولاية جديدة مدتها 5 سنوات في أعقاب فوزه بأغلبية الأصوات بنسبة 84.30 بالمئة في الانتخابات الرئاسية في 7 سبتمبر الجاري.

وجرى حفل تنصيب تبون في قصر المؤتمرات غرب العاصمة الجزائر بحضور كبار مسؤولي الدولة المدنيين والعسكريين إلى جانب أعضاء من البرلمان وسفراء عدة دول إضافة إلى منافسيه الاثنين في السباق الرئاسي، وهما عبد العالي حساني، عن حركة مجتمع السلم (أكبر حزب إسلامي بالجزائر)، ويوسف أوشيش عن جبهة القوى الاشتراكي (أقدم تشكيل سياسي معارض في البلاد).

وتنص المادة 89 من الدستور الجزائري على أن «يؤدّي رئيس الجمهوريّة اليمين أمام الشعب، بحضور جميع الهيئات العليا في الأمّة، خلال الأسبوع التالي لانتخابه، ويباشر مهمّته فور أدائه اليمين».

وأدت جوقة من الحرس الجمهوري تحية شرفية للرئيس تبون لدى وصوله إلى قصر الأمم بالضاحية الغربية للعاصمة، وكان في استقباله كبار المسؤولين في الدولة قبل دخول القاعة.

وبدأت مراسم اليمين الدستورية، وفق ما بثه التلفزيون الرسمي، بتلاوة آيات من القرآن الكريم، قرأها إمام مسجد كتشاوة بالعاصمة، أحد أقدم المساجد العثمانية بالجزائر.

وتلا عمر بلحاج، رئيس المحكمة الدستورية محضر الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية، التي أسفرت عن فوز تبون بأغلبية كبيرة من أصوات الناخبين بلغت 84.30 في المئة.

وتقدم بعدها الرئيس تبون إلى المنصة وتلا القسم (اليمين) الدستوري، الذي ينص خصوصا على احترام الدين الإسلامي وتمجيده، والسهر على استمرارية الدولة والعمل على توفير الشروط اللازمة للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري.

كما ينص القسم على «السعي من أجل تدعيم المسار واحترام حرية اختيار الشعب ومؤسسات الجمهورية وقوانينها والحفاظ على الممتلكات والمال العام والحفاظ على سلامة ووحدة التراب الوطني ووحدة الشعب والأمة وحماية الحريات والحقوق الأساسية للمواطن».